ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Fahd Owaid Abd Al-Baiji

University of Wasit - College of Education for Human Sciences
Email: Falbuaijy@uowasit.edu.iq

Keywords:

Reforms , Iraq, Ottoman Empire, Ottoman Constitution.

Article info

Article history:

Received 10.Sep.2025

Accepted 15.Oct.2025

Published 28.Nov.2025

A Study of the Conditions of the Iraqi Provinces from 1876 to 1908: A Historical Study

A B S T R A C T

This study examines the transformative changes that occurred in the Iraqi provinces during the latter half of the 19th century. This period followed a long era of neglect and decline in all areas. The reforms significantly impacted political, economic, cultural, and social life, laying the groundwork for the future Iraqi state. The study is divided into three sections, detailing public life in the Iraqi provinces from 1876, when the Ottoman Constitution was established, to 1908, the year of the coup that brought the Unionists to power, marking a distinct period in Iraqi history.

© 2025 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss3.5087

قراءة في اوضاع الولايات العراقية ١٨٧٦ – ١٩٠٨
دراسة تاريخية

أ.د. فهد عويد عبد البعيجي

جامعة واسط ـ كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

تناقش هذه الدراسة التأثيرات الاصلاحية التي شهدتها الولايات العراقية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد فترة طويلة من الاهمال وتردي الاوضاع على كافة الصعد ،وقد برزت تلك الاصلاحات في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي شكل الأساس الذي انطلقت منه الدولة العراقية فيما بعد. وقد تمت معالجة موضوع الدراسة بثلاث مطالب غطت تفاصيل وجوانب الحياة العامة في الولايات العراقية انطلاقاً من عام ١٨٧٦ وهي السنة التي صدر فيها الدستور العثماني وحتى عام ١٩٠٨ وهي السنة التي تم فيها الانقلاب وتولى الاتحاديين السلطة مما يجعلها مرحلة مستقلة بذاتها .

الكلمات المفتاحية: الاصلاحات ، العراق ، الدولة العثمانية ، الدستور العثماني .

المقدمة:

منذ أقدم العصور والتأثير والتأثر قائم بين الأمم، فالأموريين تأثروا بالحضارات العراقية القديمة ، وتأثر الكنعانيون وأثّروا في الحضارة المصرية القديمة (الفتيان، ١٩٨٧) وبتقادم الزمن وتقدم الأمم في ثقافاتها ،لابد وأن تختلف صيغ التأثير وأساليبه دون المساس بحتميته ،فدخل العراق في حظيرة الدولة العثمانية واستمر يرزح تحت حكمها لأربعة قرون لم يشهد إبانها أي اصلاح يُذكر أو يستحق التمجيد ،وقبل ان ينتهي القرن الرابع فقد دخلت الدولة العثمانية مرحلة تسمى في تاريخها فترة التنظيمات ،ومهما كان اسمها فلم يشهد العراق خلالها أي اهتمام يستحق التقدير ، اذ لم يصل من هذه التنظيمات الى العراق ما يسد رمقه من الاصلاح.

ومع بداية الثلث الاخير من القرن التاسع عشر بدأت التأثيرات تصل الى العراق نتيجة الضغوط الداخلية المطالبة بالإصلاح من قبل الاصلاحيين العثمانيين عموما ، أو جرّاء الضغوط الخارجية الممثلة بتزايد ضغط القوى الكبرى كمحاولة للتدخل في الشأن العثماني تحت ذريعة حماية حقوق الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية .

ومهما كانت الأسباب فمع وصول تلك التأثيرات الى الولايات العراقية ،بدأت الاخيرة تشهد تحسناً نسبياً في احوالها ، وتأتي هذه الدراسة للوقوف على الاوضاع العامة في الولايات العراقية في تلك المرحلة الانتقالية بين عهد التنظيمات والثورة الاتحادية ،كونها تعد مرحلة مستقلة وفاصلة بين عهدين .

اولا: بدء الحياة الدستورية في الدولة العثمانية وأثرها في العراق

في الفترة التي سبقت وصول السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ –١٩٠٩) الى عرش الدولة العثمانية(للتفاصيل حوله واحداث عهده يراجع :أورخان محمد علي،١٩٨٧؛ عمر فاروق يلماز، د. ت) كان هناك تيار جارف في داخل الدولة وخارجها يطالب بإعلان الدستور ، وكان على رأس ذلك التيار جماعة من المصلحين في مقدمتهم مدحت باشا. (كاظم حسن جاسم الاسدي ،٢٠١٢) الذي تولى ولاية بغداد بين الاعوام ١٨٦٩ –١٨٧٢ وحاول ادخال الولايات العراقية بحركة من التحديث ،كان لها أبلغ الأثر فيما لو استمرت (هيشر، ٢٠١٩)

لقد كان الدستور يمثل الحلم السياسي الذي طالما راود أولئك المصلحين الذين اعتقدوا بأن شفاء الدولة من سقمها لا يتم الا عن طريق بعث الحياة البرلمانية والاصلاحات الشاملة والعميقة ،لأن ذلك يمثل اجابة حاسمة للدول الاجنبية التي تطالب بإلحاح بإصلاح الاوضاع في الدولة العثمانية ليس حباً فيها وانما تماشيا مع مطالب رعايا الدولة من المسيحيين في محاولة لجعل الاخيرين يدورون في فلك سياستها (البستاني س.، عبره وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ،،ت، ت ،١٩٧٨)

ومن هنا فقد جعل الاحرار اعلان الدستور شرطاً اساسياً في مقدمة الشروط لاعتلاء عبد الحميد العرش (محمد عزة دروزه، د.ت، ص٢٠ وما ان تم اعتلاء الاخير للعرش في ٣١ آب ١٨٧٦(ابراهيم خليل وآخرون ،١٩٩١، ص٢٢٢) (ابراهيم خليل احمد وآخرون، ١٩٩١ ،)) حتى عيّن مدحت باشا صدراً أعظم ونفذ شروط اعتلائه العرش بتشكيل لجنة تضع الدستور ،وقد تشكلت اللجنة من (٢٨) عضو (أورخان محمد علي، المصدر السابق، ٩٥) برئاسة مدحت باشا وتم اعداده على اساس الدستور البلجيكي ،وصدر في ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ ليفتتح به السلطان عهده. (سليمان البستاني ، ص ٣٠ (البستاني س.، ،المصدر السابق ، ٣٠)

تضمن الدستور(١١٩) مادة مقسمة الى (١٢) فصل ولعل أهم ما استهدفه هذا الدستور ضمان الحرية والمساواة للجميع أمام القانون ،كما أقر الزامية التعليم ،وحدد واجبات الوزراء وفرض تطبيق النظام اللامركزي في ادارة الولايات ،وتأسيس مجلس عمومي يتألف من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ (وآخرون،، ،ص ٢٢٢.)

ومع ان الدستور مثّل امتداداً للتجارب الاصلاحية العثمانية السابقة) (عباس عبد الوهاب علي، ٢٠٠٦) بيد انه كان يشوبه الكثير من الضعف ،فعلى الرغم من ان نص على فصل السلطات لكن ذلك كان شكلياً ،اذ انه لم يحد من سلطات وصلاحيات السلطان ،فكان له حق تعيين الوزراء واقالتهم ،واعلان الحرب والسلم ،وعقد المعاهدات ،وتشريع القوانين ، ودعوة البرلمان للانعقاد واصدار المراسيم دون الرجوع اليه ،ونفي أي فرد يراه خطراً عليه او على الدولة (اورخان محمد علي، ٩٦.)) لكن ما ان شعر السلطان بتقييد سلطته استغل اندلاع الحرب الروسية– العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧ (دموع علي الفتلاوي، ٢٠١٥.)) وتحت ذريعة ان المرحلة تتطلب اتخاذ الاجراءات السريعة دون الرجوع للبرلمان ،انتفض على الحياة الدستورية واهلها بعزل مدحت باشا ونفيه في ٥ شباط ١٨٧٧ ثم أمر بتعطيل الدستور وحل البرلمان في ١٤ شباط ١٨٧٨ والذي لم يجتمع سوى مرتين. (اورخان محمد علي ، ص ١٣٥) وفي المقابل لم تحدث أية ردود فعل سلبية تجاه ذلك الحل والتعطيل ،ولعل ذلك يعود الى الوعي الدستوري المحدود لمواطني الدولة ،وبهذه الاجراءات أصبحت سلطاته مطلقة لا تحدها أية قيود (الحصري، المصدر السابق، ص ٩٨).

اختار السلطان عبد الحميد طريق الاستبداد بدل الحياة البرلمانية والدستورية الديمقراطية ونستشف ذلك من قوله " لقد تبيّن لي بأني كنت على خطأ عندما حاولت ان اسير على طريق والدي السلطان عبد المجيد بإنشاء المؤسسات الديمقراطية ،اما الان فإنني سأسير على طريق جدي السلطان محمود لأنني أيقنت بأن طريق القوة هو الطريق الوحيد ". (أورخان محمد علي، المصدر السابق ص١٣٧)

بعد اختيار السلطان لطريق القوة ونبذه طريق الدستور من قاموسه السياسي ،كان لابد ان يجد لنفسه نهجاً جديدا لزيادة هيمنته ،وتمثل ذلك في التأكيد على المركزية في الامور الادارية والمالية وحصر الصلاحيات كافة بيده (توفيق سلطان اليوزبكي، ١٩٧٥ ، ص٤٨) وجاء تبنيه لما يسمى "الجامعة الاسلامية " كمبدأ سياسي سعى من خلاله السلطان الى تجديد الرابطة الاسلامية تحت زعامته على العالم الاسلامي مما يمنحه قوة في الداخل والخارج (رحماني، ، ٢٠١٤، ،ص ٩–)

وعزز هذا المبدأ بوسائل منها اقامة مشاريع السكك الحديد التي تربط العاصمة بالأماكن المقدسة في الحجاز ومنها سكة حديد الحجاز (خولة فلاح الشحادات، ٢٠٢٥، ص٧٣–٩٦؛ عثمان أحمد عبدالله، عمر أحمد عبدالله، ٢٠٢٣، ص ١٨٤٧–١٨٦٤؛ ثعبان حسب الله علوان،ص٤٤٥–٤٥٦؛ نزار علوان عبدالله، ٢٠١٤، ص١–٢٤. وكان الهدف من المشروع تقوية قبضة السلطان على الاماكن المقدسة واظهار نفسه الاب الروحي للمسلمين ،فضلا عما يتضمنه المشروع من فوائد اقتصادية (صالح، ١٩٦٨،ص ٢٣٢.) والرافد الآخر لتلك السياسة هو اهتمام السلطان ببناء المساجد من ماله الخاص واظهار الاهتمام بالمناسبات الدينية ،واعفاء السلطان لرجال الدين وطلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية وتوظيف عدد كبير منهم للتبشير بسياسته في كافة انحاء البلاد (النجار، ،الادارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩ – ١٩١٧، ٢٠٠١ ،ص ٢٧١) ولتوفير الاموال لدعم تلك السياسة فقد وسع من امتلاكه للأراضي الزراعية الخصبة في اقاليم الدولة والتي كان يطلق عليها ب "الاراضي السنية " وتشغيله لعشرات الاسر الفلاحية كان يشعرهم بالارتباط به.

يبدوا أن تلك السياسة تركت تأثيراتها في نفوس الاهالي ودلالة ذلك برقيات التأييد والقبول التي وردت الى السلطان من مختلف الاقاليم (الناصري، ١٩٩٠،ص ١٦.) (اما في العراق فكان أثرها ملموساً بين بعض الشخصيات وقد سجل لنا حسن البزاز ما جادت به قريحته حول ذلك قائلاً :

وقسم الأمر فينا بين منتظر حرباً وداعٍ له تقسيم علام

وقد عفى عن أهل العلم حين رأى لابد من عالم فيه اعلام

اما السيد جعفر الحلي فلعله كان أكثر تأثراً من سابقه اذ يقول :

دول الممالك طأطأت لك هامها قدها فقد ألقت اليك زمامها

نظرت مداك فقصرت عن خطوها ورأت لواك فنكست اعلامها

فأهنـــأ رئيس المسلميـــن برتبة شرف الملوك اذا مشو خدامها (الوائلي، ١٩٦١، ص٢١٢)

شهد العراق تطورات سياسية في عهد السلطان عبد الحميد تأثراً بالحياة الدستورية الجديدة ،وفي طليعتها انتخابات مبعوثي (نواب) العراق لمجلس المبعوثان العثماني ،وقد تمت الانتخابات عن طريق الترشيح من قبل المجالس الادارية في مراكز الولايات والأقضية (ياسين، ،بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤ة ، ١٩٧٤ ، ص١٣٧) ومع ان تلك الانتخابات لم تكن صحيحة من الناحية الدستوري (علي، ص١٣٥.) لكنها بما حملته من أمل جديد في الحياة البرلمانية كافية لبعث ذلك الأمل في النفوس، وقد جرت تلك الانتخابات وأنتخب عن ولاية بغداد ثلاث نواب هم: رفعت بك وعبد الرزاق الشيخ قادر ومناحيم دانيال (يهودي) وعن البصرة نائبان هما: عبد الرزاق أفندي الزهير ومحمد أفندي العامر أما الموصل فقد انتخب عنها نائب واحد هو عبد الرحمن وصفي بك آل شريف .اما مجلس الاعيان فقد عيّن من العراقيين محمد أمين الزند (ياسين، المصدر السابق، ص ١٣٧.)

لم يكن للنواب العراقيين شأنهم شأن أقرانهم العرب أي تأثير في اصلاح حال ولاياتهم، مع أنهم عندما جاؤوا الى اسطنبول مثقلين بمطالب ناخبيهم ،وخير من عبّر عن ذلك سليمان البستاني أحد النواب العرب واصفاً مهام النواب العرب ودورهم بقوله :" ان ابناء كل ولاية كانوا يضنون مبعوثهم منتدباً عن منتخبيه لاغير، ومأمور بإنفاذ جميع رغائبهم ....) ثم يسخر من ذلك الدور قائلا :" .... حتى ان من جملة المطالب أن مكارياً سرقت دابته فكتب الى منتدب ولايته ان يأمر بإعادتها اليه) (المصدر نفسه .، ص١٣٩)

وبمجرد القاء نظرة عابرة على حال الولايات العراقية آنذاك (فإننا نلاحظ استمرار ظاهرة انعكاس سلبيات الحكم العثماني الضعيف ومن ضمنها سرعة تبدل الولاة وعلى سبيل المثال تصدر الحكم في بغداد خلال المدة المحصورة بين ١٨٦٩ – ١٩٠٨ ثمانية عشر والياواذا كان بينهم عدد قليل ممن اهتم بشؤون الولايات (لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٦١.) فان مؤشرات الفساد امتدت الى الاغلبية منهم ،فقد وُصف الوالي عاكف باشا في العام ١٨٧٨ بأنه " أكثر حكام بغداد فساداً على الاطلاق اذ جمع خلال ثمانية اشهر من ولايته ٥٠,٠٠٠ جنيه نقداً عدا المجوهرات وانواع اخرى من الثروة (عبد الرزاق احمد النصيري، ١٩٩٠، ، ص١١)

على ان هذه الحالة لم تنحصر على الولاة وانما تعدت الى الموظفين الصغار ،ولو تركنا الكلام للرحالة جيري ليعطينا وصفاً عن اوضاع بعض الموظفين الكبار في تلك الفترة من خلال وصفه لأحدهم " ان له داراً كبيره وله خدم كثيرون مع العلم ان راتبه الشهري لم يتعدى خمسة عشر ليرة عثمانية " ثم يسخر منه بقوله " حجر الفلاسفة الذي يصنعه لم يكن غامضاً على الذين دخلوا في وسطه المباشر" (المصدر نفسه .) ويعطينا المعارض ولي الدين يكن وصفاً معبراً عن جباية الضرائب التي يسميها "سرقة اموال الشعب " على حد تعبيره قائلاً " فتجبى اموال الرعية بلا حساب فيضيع بعضها في جيب الوالي وبعضها في جيب من هو فوقه فلا يبقى لبيت مال الدولة الا ما يتصدق به السارق عليه ..." (ولي الدين

يكن، ،د.ت،ص ٤٤) ومن محاورة دارت بين جعفر العسكري الذي كُلف بجمع عدة سفن شراعية لنقل مدخرات الجيش الى جنوب العراق وبين أحد اصحاب تلك السفن ،نستشف مدى شيوع ظاهرة الرشوة اذ يقول جعفر " جاءني صاحب احدى السفن واراد ان يكلمني على انفراد ،وقبل الكلام مدّ يده الى جيبه وأخرج صرة تحتوي على الليرات ووضعها في يدي وقال لي " نرجوا ان تعفينا لان لنا عقوداً مسجلة لنقل الطعام وهذه هديتكم ،والسفن كثيرة يا محفوظ ،فأرجعت النقود اليه ووبخته فرد علي قائلا : لا الومك يا بيك لأنك شاب وقليل الخبرة في الحياة ، فنحن دائما نتخلص منها بربع هذا المبلغ " (العسكري، مذكرات جعفر العسكري ،، ١٩٨٨، ص ٢٩) على ان ذلك لم يمنع من ودود عدد من الاستثناءات بين الولاة فقد وُصف قدري باشا عام ١٨٧٨ بأنه ذو كفاءة ونشاط ونزاهة ويتحدث الفرنسية والفارسية والعربية والانكليزية ،وقارئاً منتظما لجريدة الاوقات اللندنية والاوقات الهندية ،أمّا سري باشا ١٨٩٠–١٨٩٢ فقد كان أديبا مهتما بالتأليف شغوفاً بتزيين عاصمته (لونكريك، المصدر السابق، ،ص ٣٦١)

ثانيا: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الولايات العراقية

لقد كانت الولايات العراقية على كونها من أبعد الولايات العثمانية لكنها احتوت على كل معالم العهد الحميدي ،فاذا تركنا الكلام عن الجوانب السياسية واتجهنا الى الجوانب الاخرى نجد تطورات شهدتها البلاد في الجانب الاداري في هذا العهد اذ اصبحت الموصل ابتداء من عام ١٨٧٩ مركز ولاية بعد ان كانت مركز سنجق ،وشهد العام ١٨٨٠ تقسيم ولاية بغداد الى مجموعة سناجق كان من ضمنها البصرة التي عادت لتكون ولاية في عام ١٨٨٤ (لونكريك، ،المصدر السابق، ص ٣٧٦.)(وبهذا الشكل استقر النظام الاداري لولاية بغداد ابتداء من عام ١٨٨٤ وهو تابعية ثلاث سناجق هي (بغداد) وكربلاء والديوانية حتى الحرب العالمية الاولى (النجار، ،المصدر السابق، ٥٧.). واذا علمنا بأن وصول المدينة الى درجة الولاية انما يتوقف على اهميتها ،أمكننا القول بازدياد اهمية الولايات العراقية خلال العهد الحميدي وازدياد التوجه المركزي تجاهها.

من الطبعي ان تستند تلك الاهمية ايضا الى التطور الاقتصادي الذي اخذت تشهده الولايات العراقية آنذاك ،نتيجة جملة من العوامل في مقدمتها تحسن وسائل المواصلات لاسيما النهرية منها ،حيث ازداد عدد البواخر النهرية من ست الى ثمانية بواخر كانت رحلاتها منتظمة مع اسطنبول ولندن عبر الخط الملاحي الذي يربط بين البصرة والخليج ثم البحر الاحمر والمتوسط عبر قناة السويس (العلي، المصدر السابق ، ،٦٤٨.) مما ادى الى ربط العراق بالسوق الرأسمالية والخروج من الانتاج الطبيعي الى التصدير العالمي ،فارتفعت تجارة التصدير من ١٥٠,٠٠٠ دينار للفترة ١٨٦٤ – ١٨٧١ الى ٢,٩ مليون دينار للفترة من ١٩١٢ – ١٩١٣ (أحمد، ١٩٨١،ص ١٧.) ولعل اسباب ذلك تعود الى التحول في ملكية الارض الى نظام الطابو القائم على الريع ،مما ادى الى زيادة في الانتاج الزراعي وبالتالي حدوث تغيرات في بنية المجتمع العراقي بظهور فئة من كبار ملاكي الاراضي لعبت دورا كبيرا في التفاعلات السياسية والاقتصادية لاحقا (عبد الرزاق النصيري، المصدر السابق، ص ١–٢.)

كما شهدت حركة الاستيراد هي الاخرى تناميا مستمراً خلال هذا العهد بلغ خلال المدة من ١٨٦٤ – ١٩١٣ من ٢٩٠,٠٠٠ دينار الى ٣,٥ مليون دينار اي حوالي ١٢ ضعفا (كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ١٨.) وشجع ذلك انخفاض ما كانت تفرضه الدولة العثمانية من رسوم على بضائع الاستيراد وخاصة البضائع الاستهلاكية التي طغى استيرادها على استيراد البضائع النصف مصنعه وهذا ما ترك أثره ايضا في الطبقات الصناعية بحدوث ركود في صناعة الحرفيين (الاصناف) واختفائها تدريجيا وظهور المعامل الحديثة (ل.ن.كوتلوف،، بغداد ،(د.ت)،ص ٧٨) فمثلا صناعة

النسيج في بغداد كانت تستخدم منتصف القرن التاسع عشر ٣٥٠٠حائك نول ،فانخفض هذا العدد الى بضع مئات حتى نهاية القرن المذكور ،اما في الموصل فلم يبقى من حائكي الانوال في نهاية القرن سوى ٥٠٠ حائك (كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ٢٤.)

ومع ان وضع الفلاح كان مزرياً فعلى حد تعبير لونكريك "لم يكونوا مذعنين لدفع الضرائب فحسب ،بل لدفع حصة من حاصلهم لساداتهم اصحاب الارض بيد أن أهم تغير شهدته الحياة الزراعية في العراق هو التوسع في امتلاك الاراضي السنية التي قدّرت مساحاتها آنذاك في مختلف المناطق ب ٥٤٦,٢٠٠ هكتار مربع ، وكانت لهذه الراضي آثارها في العراق حتى ان البعض يرى أن التطورات الاقتصادية والعمرانية التي شهدها العراق اواخر القرن الماضي كانت بفعل وتأثير دائرة السنية التي كانت تديرها هذه الاراضي (عماد احمد الجواهري، ١٩٧٨،ص ٤٣.) اذ ان انتشارها في مناطق متعددة أعقبه نشوء عدد من المدن كالإسكندرية وأبو غريب والدجيل والمسيب وغيرها الكثير على مساحات تلك الاراضي (ياسين، المصدر السابق، ص ١٥٠.). وفي خضم هذا التحول من الاقتصاد الذاتي الى الاقتصاد الربحي ،برزت البرجوازية التجارية لاسيما المرتبطة بالرسمال الاجنبي ،وبما ان هذه الفئة ارتكزت بادئ الامر على اليهود وبدرجة أقل المسيح لكنها ضمت ايضا عدد من الاسر المسلمة المعروفة مثل عائلة المنديل والصانع في البصرة التي كانت لها رؤوس اموالها المهمة وطبيعيا فان التوسع في المعاملات التجارية والمالية للطبقة البرجوازية التجارية بدأ يتطلب فتح المصارف في تلك الفترة ،وهكذا افتتح اول فرع للمصرف الامبراطوري العثماني في بغداد عام ١٨٩٣ ثم فتح فرع آخر في البصرة سنة ١٨٩٤. (عبد الرزاق النصيري، المصدر السابق، ص ٣.)

واذا اردنا ان نترك لغة الارقام توضح لنا مدى التطور في الصناعة الوطنية نرى ان عدد معامل الحرير في هذا العهد بلغ (٢٢) معمل و(٧) معامل للمنسوجات و(٢٤) معمل صغير لتصفية السكر و(٣٥) مدبغة لصناعة الجلود ومصنعين لانتاج الزيت وبلغ عدد معامل الطابوق في بغداد اواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشر (٢٥) كوره وبهذا يمكن القول بأن العراق شهد بواكير صناعة انتاجية (عبد الرزاق النصيري، المصدر السابق، ص ٣.) خاصة اذا اخذنا في الحسبان ان الجهود الاهلية في الصناعة بدأت تنمو خلال الفترة ذاتها ،فقد استورد يامين اليهودي عام ١٨٨٨ طاحونة بخارية ،وكذلك فعل الملا عبد الرزاق عندما استورد عام ١٩٠٦ ماكنة لتقشير الرز وطاحونة في البصرة ،واستورد ابراهيم الهنيدي عام ١٨٨٨ معملين للمشروبات الغازية الاول فتحه في البصرة والثاني في الفاو ليكونا اول معملين من نوعهما في العراق كما ظهرت ايضا معامل للثلج لتقدم انتاجها للمواطنين ،ففي عام ١٨٨١ اقيم اول معمل في البصرة ،وكان قد سبقه معمل في بغداد في العام المنصرم (كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة، ص ٢٤.).

من الطبيعي ان يترك هذا النمو الاقتصادي أثره على جوانب أخرى كالنمو الديمغرافي للسكان ،رغم الاوبئة المروعة التي كانت تنتاب العراق بين الحين والآخر ،فقد بلغ عدد سكان البلاد نحو ٢,٢٥ مليون نسمه في عام ١٩٠٥ بعد ان كان لا يتجاوز مليون وربع المليون نسمه قبل ذلك بثلاث عقود كما شهد قطاع الخدمات الانعكاس ذاته ففي بغداد تم شق اول طريق في عهد مدحت باشا (العلاف، المصدر السابق، ص ١٨.) وارتفع عدد الاطباء في بغداد في غضون عقد واحد الى عشرين طبيباً في عام ١٨٨٢ بعد ان كان طبيباً واحداً في عام ١٨٧٢ وكان هؤلاء الاطباء من الاجانب وفي سنة ١٩٠١ افتتح في بغداد مستشفى جديد في باب المعظم وتم تعيين عدد من الاطباء المختصين على ملاكه (ياسين، المصدر السابق،، ص ١٦٠.) كما بلغ عدد الصيدليات في بغداد وحدها سبعة صيدليات عام ١٨٨٠

وتضاف الى كل هذه الخدمات الطبية تلك التي كانت تقدمها الارساليات التبشيرية التي كانت لا تكتفي بفتح المستوطنات وانما جلب الاطباء ايضا (عبد الرزاق النصيري، المصدر السابق، ص ٦.)

ان هذا الانفتاح الجزئي الذي شهده العراق لابد وان يترك أثره في الحياة الاجتماعية ،فبالنسبة للهيكل الاجتماعي تمثل بانخفاض نسبة البدو الذين اصبحوا يؤلفون ١٧% من مجموع السكان عام ١٩٠٥ بعد ان كانوا يؤلفون نسبة ٣٥% عام ١٨٧٠ ولعل ذلك كان عاملاً وان كان لا يضاهي العوامل الاخرى كارتباط العراق بالرأسمال الجنبي وزيادة الاستيراد والتصدير ودور الرأسمال الوطني ،وتشجيع بعض الولاة من خلال بعض المشاريع الى ظهور نواة الطبقة العاملة العراقية في هذا العهد (كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة، ص ٢٥.)

كانت ملامح التغيّر الاجتماعي قد اصابت السكان ،فبدأت تظهر فئة ترتدي البنطلون والسترة واعتمدت الطرابيش ويطلق عليهم بالأفندية كما ان التغيير هزّ كثير من التقاليد الاجتماعية السائدة ،فعلى سبيل المثال تعرضت ممارسة التنجيم الى السخرية "لان انوار المدينة قد لمعت في أفق هذه الاطراف وانها تمحي هذه المكابد الفاسدة " حسب تعبير الزوراء كذلك انتشرت المقاهي في العراق التي دخلها الشاي لأول مرة عام ١٨٩٥ ،وكانت بمثابة نوادي يلتقي فيها الشعراء والادباء والمثقفين (ياسين، المصدر السابق، ص ١٥٥.) اما المجالس الادبية التي كانت تعقد في بيوت المثقفين وقاصرة معظمها على المطارحات الادبية والاخوانيات فقد تحولت في هذه الحقبة لتغدوا مجالس فكرية تناقش مختلف القضايا وازداد عددها فاحتوت بغداد وحدها على ٢٠٠ مجلس (العلي، المصدر السابق، ص ٦٤٦.)

ثالثا: الاوضاع التعليمية والثقافية في الولايات العراقية

وعلى الرغم من استمرار ظاهرة التعليم بمدارس الملالي او الكتاتيب التي قدّر عددها في العهد الحميدي ب٤٠٠ كتّاب ،الا ان توسعاً في حركة التعليم الحكومي شهدته تلك الفترة ولعل ذلك يعود الى السياسة التعليمية العثمانية التي تميزت في ذلك العهد بحرصها على تطوير المدارس لرفد خريجوها المدارس الحكومية بالموظفين (النجار، المصدر السابق، ٣٧٧.) ،ومن جانب آخر ادراك العراقيين اهمية التعليم الحديث والحاجة اليه وعزوفهم عن الكتاتيب اذ يشير احد مثقفي الفترة منتقداً هذه الكتاتيب بقوله :" عجباً ما المادة المجبرة لبقاء اولادنا في هذه الكتاتيب التي لا يستفيدون منها سوى الجهل والغباوة ،وما هي الاسباب الموجبة لنا بترك اولادنا ...واضاعة اعمارهم العزيزة هباء منثورا " (النصيري ع.، المصدر السابق، ص ١٥)

تأسس مجلس المعارف في بغداد عام ١٨٨٤ اعقبه انشاء مجالس مماثلة في الموصل والبصرة وكربلاء والديوانية ،وازداد عدد المدارس الابتدائية فوصل الى ٩٢ مدرسة عام ١٩٠٥ ،كما ازداد عدد المدارس المتوسطة الى ٥ مدارس عام ١٨٩٤ بعد ان كانت مدرسة واحدة في بغداد عام ١٨٧٠ ،وازداد عدد المدارس الاعدادية ففتحت في عام ١٨٩٣ مدرسة اعدادية في بغداد وفي عام ١٨٩٥ افتتحت مدرسة اخرى في الموصل في حين حوّلت رشيديتا كركوك والسليمانية الى اعدادية عام ١٩٠٨ ،ولمقابلة هذه الزيادة في المدارس والطلبة لابد من التوسع في دور المعلمين التي ازداد عددها الى ثلاث دور في بغداد والموصل والبصرة عام ١٩٠٠. اما تعليم الاناث فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهته سواء بسبب الاعراف والتقاليد او بسبب شروط موقع اقامة المدارس التي يصفها جميل صدقي الزهاوي (احد اعضاء مجلس معارف بغداد حينذاك) متهكماً بقوله " ان شروطكم تنطبق على بناية واحدة في بغداد هي منارة سوق الغزل" (النصيري ع.، المصدر السابق، ص ٩.) لكن ذلك لم يمنع من ظهور عدد من مدارس البنات التي بدأت بالمدرسة الرشيدية للبنات في بغداد عام ١٨٩٩ ،ثم اعقبتها مدرسة اخرى عام ١٩٠١ ثم مدرسة الرجاء العالي في الموصل عام ١٩٠٧ التي افتتحتها البعثة التبشيرية الامريكية (ياسين، المصدر السابق، ص ١٧٤.)

وفي اطار المدارس المهنية فقد استمرت مدرسة الصنائع الموروثة من عهد مدحت باشا ،ولم تفتتح مدرسة مماثلة وكل ما حدث من تطور في الدراسة المهنية انها شهدت افتتاح اقسام جديدة مثل صناعة النجارة والحياكة وغيره (فيضي، المصدر السابق، ص ٨٨.)

اضافة لذا النوع من المدارس فقد كانت هناك المدارس العسكرية التي أُسست لرفد الجيش بالضباط العراقيين وقد ازداد الاهتمام بها خلال هذا العهد وفتحت مدارس اخرى ففتحت مدرسة رشيدية عسكرية اخرى في بغداد عام ١٨٧٨ ،واعقب ذلك فتح مدرستين مماثلتين في الموصل والسليمانية ،كما تأسست اعدادية عسكرية اخرى في عام ١٨٧٩ ،وفي نفس الوقت تأسست مدرسة لنواب الضباط الحربيين في بغداد ومدة الدراسة فيها ستة اشهر يلتحق بعدها الخريج بإحدى وحدات الجيش (النجار، المصدر السابق، ص ٣٧٩.) ولعل هذا الاهتمام بالمدارس العسكرية التي زاد الاقبال عليها في هذه الفترة ،كان له ابلغ الاثر في العراق وذلك لاستقطابها عدداً كبيراً من الطلبة العراقيين الذين تخرجوا من تلك المدارس والتحقوا بالكلية الحربية بإسطنبول وقدّر لهم ان يتخرجوا ضباطا (فيضي، المصدر السابق، ص ٣٤)) في الجيش او ان يزد البعض منهم فيتوجه لدراسة الاركان او يلتحق ببعثات عسكرية الى اوروبا ،ليلعبوا بعد ذلك دورا واضحا في تاريخ العراق المعاصر (العسكري، المصدر السابق، ص ٣٤.)

واذا كانت العائلات الميسورة هي الوحيدة القادرة على ارسال ابنائها اسطنبول "كعبة رجال العراق " آنذاك كما يصفها طالب مشتاق (طالب مشتاق، ١٩٨٩،ص ٣٦.) لإكمال دراستهم القانونية والسياسية فان العام ١٩٠٨ شهد افتتاح اول كلية للحقوق في بغداد وكان عدد طلابها عند افتتاحها عشرة طلاب وازداد العدد حتى بلغ خمسة عشر ضعفا بين السنوات ١٩٠٨ – ١٩١٧ وهذا يعني نهوضا شهده التعليم العالي في العراق آنذاك (ياسين، المصدر السابق، ص ١٧٦.) ولهذا ليس من الغريب ان يصف لونكريك شؤون التعليم بقوله " قد عظم شأن المعارف بسرعة ...فمن المحتمل ان نسبة المتعلمين كانت سنة ١٨٥٠ بمقدار نصف بالمائة من سكان المدن ،ثم ارتفعت النسبة بين ٥ –١٠ بالمائة سنة ١٩٠٠ " (لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٨٠.)

وأرى من المناسب هنا الاشارة الى نوع آخر من المدارس التي أقيمت في العراق حينذاك ،وكانت حلقة لابأس بها للاتصال بالحضارة الغربية ،وهي المدارس التي أقامتها الارساليات التبشيرية ،خاصة بعد اختلاط المقاصد السياسية والثقافية أو المنافسات المذهبية في عملها (الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ١٩٦٥،ص١٢٢.) ونستدل على ذلك من محاورة الدكتور فانديك رئيس مبشري الامريكان (البروتستانت) مع المبشرين الآخرين قائلا لهم " انا ذاهب لفتح مدرستين في القرية الفلانية ....واذا قيل له ان القرية لا تتحمل مدرستين قال : انا سأفتح مدرسة واحدة ولكني متأكد من ان اليسوعيين سيأتون من ورائي ليفتحوا هناك مدرسة ثانية " (المصدر نفسه) وقد شهدت الفترة زيادة في عدد مدارس المبشرين (النصيري ع.، المصدر السابق ، ص٧٣) ففي عام ١٨٩٠ انشأ المبشرون البروتستانت ثلاث مدارس في بغداد والموصل وفي عام ١٨٩٨ افتتح المبشرون مدرسة اخرى لهم في بغداد ليصبح عدد مدارسهم في بغداد ليصبح عدد مدارسهم في بغداد ثلاثة في هذا العقد (ياسين، المصدر السابق ، ص١٧٦)

توسع افتتاح مدارس الاناث على يد المبشرون ايضا فقد فتح المبشرون مدرسة ثانية للبنات في عام ١٨٧٨ ،وفي عام ١٩٠٠ فتح المبشرون البروتستانت مدرستين جديدتين الاولى في بغداد والثانية في الموصل ،وجدير بالذكر ان مناهج هذه المدارس كانت قد خدمت المجتمع بشكل او بآخر من خلال تدريس اللغات الاوربية فضلا عن دراسة اللغة العربية (الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص ١٢٥) ويمكن ان نضيف حقيقة أخرى في هذا السياق ويتعلق باهتمام مسيحي العراق بالتعليم واتصالهم مع الغربيين، اذ ان اعتقاداتهم وافكارهم وبعض أحوالهم الاجتماعية لم تكن تتقاطع مع ما كان عليه نظرائهم في العقيدة ،فقامت الطوائف الثلاث (الكلدان، السريان ، الأرمن) بفتح مدرسة ابتدائية لهم

في بغداد عام ١٨٧٨ وأطلق عليها مدرسة الاتفاق الشرقي الكاثوليكي ،وأسس السريان مدرسة اخرى عام ١٨٩٥ ،وفعل مثلهم الكلدان عام ١٨٩٧ فضلا عن مدرسة للأرمن التي تعد من أهم المدارس (ياسين، ص١٧٧).

كانت هناك مدارس أخرى للطائفة اليهودية التي يقدّر عددها وقتذاك ب ٢٥٠٠ أسرة (البراك ف.، ١٩٨٤،ص ٢٠.) منهم حوالي ٧٠٠ – ٨٠٠ بيت في بغداد وحدها من مجموع ساكنيها البالغ عددهم ١٨٠٠ بيت ونتيجة لاشتغالهم بالأعمال التجارية والمالية فقد كانوا عاملا من عوامل نشوء البرجوازية العراقية في هذا العهد (احمد، ص ٢١) اما بالنسبة لمدارسهم فعلى الرغم من ان لونكريك لا يشير الا لوجود اتحاد مدارس ،فان مصادر اخرى تؤكد وجود خمسة مدارس غيرها كما كانت هناك مدارس للجالية الايرانية في العراق بلغ عددها ثلاث مدارس مسجلة (البراك، ص ١٠٧)

ومن المؤشرات الاخرى لذلك العهد هو الجانب الفكري والثقافي ،فعلى الرغم من وجود الطباعة الاهلية التي تعود لفترة اسبق (شهاب احمد الحميد، ١٩٧٦ ،ص ٧) الا ان العراق لم يشهد الطباعة الحكومية الا على يد مدحت باشا الذي جلب معه من باريس مطبعة ميكانيكية تنتج ٣٥٠٠ ورقة في الساعة واطلق عليها اسم مطبعة الولاية) وكان لها أثرها في العراق من خلال اصدارها جريدة الزوراء وسالنامة الولاية (ابراهيم خلف العبيدي وآخرون، ١٩٩٨، ص ٢٤٨.) اما في العهد الحميدي فقد شهد العراق ظهور عدد من المطابع الحكومية ،فظهرت واحدة في الموصل على يد واليها تحسين باشا سنة ١٨٧٥ واخرى في كركوك سنة ١٨٨١ في عهد الوالي فيضي باشا (الحميد، ص٨) اما المطابع الاهلية فقد شهدت الفترة بين ١٨٨١ –١٩٠٧ ظهور سنعة مطابع جديدة خمس منها في بغداد وواحدة في الموصل وواحدة في البصرة ،كما اخذت على عاتقها طبع الكتب والصحف مما كان له أثره في انتشار الوعي الثقافي في العراق ،رغم كل العراقيل التي تعرقل عمل المطابع (الحميد، ص١١) .

وبخلاف حال الطبعة فلم يعرف العراق شيئاً عن الصحافة الأهلية (البستاني ي.، بلا ،ص ٤٠١.) قبل العام ١٨٦٩ ،وكل ما كان يعرفه العراقيون هي الصحافة الرسمية التي كانت تصدر في الاستانة او الولايات الاخرى (محمود احمد السيد، ١٩٨٢،ص ٣٣) وفي ظل تلك الظروف فقد شهد العراق ميلاد صحافته على يد الوالي مدحت باشا ،وكانت الاخبار تنشر قبل ذلك بواسطة المنادين العموميين في الاسواق مصحوبة بقرع الطبول (الياسري، مجلة لغة العرب دراسة في التاريخ الحديث،، ١٩٨٩،ص٤) (بينما كانت الاخبار تصل الى العراق قبل ذلك التاريخ بواسطة عدد من الصحف الوافدة وفي مقدمتها جريدة (تقويم وقائع) التركية وجريدة (مرآة الاحوال) فضلا عن جريدة (الجوائب) العربية لصاحبها أحمد فارس الشدياق وتعد صحيفة سوريا الرسمية وصحيفة (نفير سوريا) (البستاني ب.، ،ص ٤٠٣) ومجلة (الجنان) من أهم الصحف السورية الوافدة الى العراق ، بالإضافة الى عدد من الصحف المصرية التي كانت لها قرائها في المدن العراقية مثل (المقطم) و(الهلال) (الياسري، المصدر السابق، ص٥). و(المقتطف) (البستاني ب.، المصدر نفسه)

وعندما وصل مدحت باشا الى ولاية بغداد اصدر جريدة الزوراء لتكون لسان حال الحكومة الى الشعب ،وعين الشعب على الخارج ،وصدر عددها الاول في ١٥ حزيران ١٨٦٩، أي بعد شهرين من تعيينه ،وبهذا كانت أول صحيفة رسمية يشهدها العراق (المنعم، تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٧، (د.ت)، ص ١٠) وكانت تصدر بأربع صفحات نصفها عربي والاخر بالتركي ،وحرّر فيها اول الامر موظفي الولاية ،وكان هؤلاء لا يتقنون العربية بشكل جيد لهذا جاء قسمها العربي متبايناً في الأسلوب بادئ الأمر، وكانت عباراتها مضطربة اذ انها " تخلط العامية بالفصحى ،فتتداخل تداخلاً غريباً ،حتى ليتعذر فهم ما يريد ان يقول هذا الكاتب ..." ولعل ذلك نتاج كونها " تتميز بالركة والابتعاد عن المقاييس الادبية ،والجنوح الى زخرف القول بصورة لا يقبلها الذوق ، وكان من مظاهر تردي تلك الاساليب استعمال السجع الممل والبديع المخل ،والبيان الذي لا طائل منه ..." (المنعم، ص١١)

بيد ان السلطة تداركت الأمر فأناطت تحرير القسم العربي الى جماعة من رجال العلم والأدب من العراقيين منهم أحمد عزت الفاروقي وأحمد الشاوي البغدادي ومحمود شكري الآلوسي وكان قد صدر منها ٢٦٠٦ عدد خلال ٤٨ عاما كانت سنتها الاولى تصدر كل يوم ثلاثاء وبعد ثلاث سنوات أصبحت تصدر مرتين في الاسبوع (المنعم، المصدر السابق ، ص١١).

سجّلت الزوراء في اعدادها ما قام به الولاة من اعمال ،وفي مادتها شيء من الحرية والمجاهرة ومن ذلك انتقادها لاستعمال الوسائل القديمة في الزراعة حيث تقول " ما اعجب الحال وما اغرب الاحوال ،ان قوة إنباتية اراضي الحنطة العراقية التي هي فوق العادة حال كونها حيّرت العقول وملأت بطون صحايف التواريخ ....ونحن الآن نروم خفض هذه الشهرة المرتفعة ونريد ان نبقى بلا اسم ولا شهرة والى الآن نستعمل الآلات الباقية من عهد نوح ...." (الياسري، ،المصدر السابق) الا انه بعد نقل مدحت باشا اصاب الصحيفة شيء من الضعف اذ اصبحت تصدر باللغة التركية و" ليس فيها ما يهم الناس قراءته " على حد وصف جريدة العرب واستمر ذلك الى عام ١٩١٣ حيث اعيد القسم العربي لها تحت مطالبة الكثير من العراقيين ،واستمرت هذه الصحيفة في الصدور حتى الاحتلال البريطاني لبغداد في ١١ آذار ١٩١٧. (المنعم، ص١٣)

أما في الموصل وبعد ستة عشر عاماً من صدور الزوراء فقد صدرت صحيفة في ٢٥ حزيران ١٨٨٥ تحمل اسم المدينة في عهد واليها فائق باشا ،وكانت ايضا بأربع صفحات نصفها عربي والآخر تركي ،وحدد لصدورها يوم الخميس واهتمت هذه الجريدة بنشر اخبار الولاية واستمرت بالصدور حتى الاحتلال البريطاني للموصل اواخر تشرين الاول ١٩١٨ ،وكانت حينها من اقرب الصحف العراقية للسياسة العثمانية (الياسري، ص ٨)

أصدر العثمانيون وفي ٢٦ أيار ١٨٨٩الصحيفة العراقية الثالثة في مدينة البصرة ،لتحمل اسم المدينة في زمن واليها هدايت باشا ،وقد اهتمت بنشر الفرمانات وأوامر الحكومة والبيانات الرسمية، واستمرت الجريدة في الصدور حتى ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ عندما احتل الجيش البريطاني البصرة (المنعم، ص١٤).

وفضلا عن الصحف الثلاثة التي صدرت في تلك المرحلة، فقد شهدت الساحة الصحفية مطلع القرن العشرين صدور عدد من المجلات التي كانت للمسيحيين دور الريادة في اصدارها ،اذ تنافست الطوائف والرهبانيات على اصدار مجلات تنطق باسمها فاصدر الاباء الدومنيكان في الموصل عام ١٩٠٢ مجلة (اكليل الورود) وكانت تصدر بثلاث لغات هي العربية والفرنسية والكلدانية ،وقد كرست مقالاتها لخدمة المذهب الكاثوليكي ،وأهم من حرّر فيها الأب عبد الاحد جرجي السرياني واستمرت في الصدور حتى عام ١٩٠٨، وفي بغداد أصدر الكراملة مجلة اخرى عام ١٩٠٥ سميت مجلة (زهيرة بغداد) في ٢٥ آذار واستمرت حتى عام ١٩٠٦، ثم اصدروا مجلة أخرى هي (الايمان والعقل) في ٨ تموز ١٩٠٥ وكانت تصدر باللغة الفرنسية (البستاني ب.، ص٤٠٥).

وخلاصة القول ان العراق لم يعرف خلال العهد الحميدي سوى ثلاث صحف رسمية واحدة موروثة من عهد مدحت باشا واثنتين صدرتا في هذا العهد ،فضلا عن ثلاث مجلات للطوائف المسيحية ،ولعل مرد ذلك يعود الى اهمال الحكومات المحلية لهذا الجانب لاسيما الذين اعقبوا مدحت باشا ((نمير طه ياسين، ص١٢٣) فضلا عن موقف السلطان عبد الحميد المعارض للصحافة تحاشياً لنقد نظام حكمه وتجريمه تداول المطبوعات ما عدا الحكومية ،وتزمته في هذا الجانب ولعل عبارته الشهيرة بعد خلعه تعطينا صورة لا لبس فيها عن موقفه من الصحافة اذ يقول " لو عدت الى يلدز لوضعت محرري الجرائد كلهم في أتون كبريت " (المنعم، ص١٥)

ولهذا ليس من الغريب ان نلمس ايضاً ضيق الحدود التي كان على الصحفيين الكتابة فيها ويقدم لنا احد الباحثين مثلاً على ذلك عندما يذكر بأن مراسل فرنسي سأل مدير الرقابة على الصحافة حول الحدود التي يستطيع الكتابة فيها ، فأجابه المدير " بأنه يستطيع ان يكتب في كل شيء ،ثم أخذ يوضح له معنى كل شيء فقال له : انت تفهم طبعاً في كل شيء عدا اصحاب التيجان والحكومات الأجنبية والشعب والحرية والدستور والجمهورية والدين ومحمد وعيسى والتفكير الحر والنظام الديمقراطي والحياة النيابية ....وبعض المواضيع المتصلة بها، اما المسموح به ... المطر والطقس الحسن ...وتستطيع ان تتكلم عن السلطان ما دمت لا تشير الى الفساد وتستطيع ان تتكلم في مدح صاحب الجلالة " (نفسه، ص١٦) ولا يخفى أثر تلك القيود في نقل الحقائق ،وتأسيساً على ذلك لا نستغرب اذا " نقلت الصحافة العثمانية حادثة اغتيال ملك الصرب على انه موت طبيعي " وارسلت وزارة الداخلية تعليماتها المشددة بمنع دخول الصحف الأجنبية ،وكل ذلك حتى لا يخطر ببال أحد من مواطني الدولة تكرار ما حدث مع ملك الصرب ! (الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص١٠٠).

ورغم كل تلك القيود فقد استمرت الصحف العراقية تقدم خدماتها الجليلة للعراق في كافة الميادين ،وتنبه اذهان الناس الى معايب الانظمة من خلال انتشالها اخبار ما وراء الحدود ،وان ترسم للفكر والأدب العراقي صورة رائعة ،فكانت بحق منبر الوطنية الوحيد في تلك الفترة خاصة وان المجتمع العراقي آنذاك كان " أرضا صلبة يصعب نمو بذور الوطنية فيها " (الوكيل، ١٩٨٦، ص٢٤)

وبواسطة هذه المنابر فقد كانت سلبيات نظام الحكم مشخصة مع مستهل القرن العشرين ،وتحدث فيها الكثير ومنهم الرصافي الذي أجمل الوضع بقوله:

علم ودستور ومجلس أمة كل عن المعنى الصحيح محرف

أسماء ليس لنا سوى ألفاضها أما معانيها فليست تُعرف (واسط "جريدة "، ٢٠٠٢) ولهذا عندما اندلعت ثورة الاتحاديين [(نادية ياسين عبد، ٢٠٠٦) عام ١٩٠٨ في الدولة العثمانية [للتفاصيل يراجع :أرنست .أ.رامزور ،١٩٦٠؛ جرجي زيدان،٢٠١٢.) ،كان لها صداها المدوي في العراق، في محاولة لتغيير تلك الاوضاع المزرية (النصيري ع.، ١٢٧-١٤٨) (غلام، ٢٠٢٣، ص ٥٠ – ٦٢)، وبالفعل بدأت على إثرها عملية تنامي في الوعي السياسي التي أفرزتها الثورة وان لم يكن مقصوداً منها أية عمليات تحديث [(غافل، ٢٠٢٤، ص ٣٣٧).

الخاتمة:

رغم الجو السياسي الذي خيّم على الولايات العراقية في ظل حكم السلطان عبد الحميد الثاني ،والذي كان بمثابة العصى في عجلة تطور احوال تلك الولايات آنذاك ،الا انها شهدت تطوراً نسبيا في اوضاعها لاسيما في الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية ،ويأتي ذلك في اطار ظروف دولية فرضت نفسها على الدولة العثمانية يتعلق جزء منها بتطور الرأسمالية في دول أوربا الغربية ،فضلا عن إفتتاح قناة السويس للتجارة الدولية وانشاء الخط الملاحي الذي يربط الولايات العراقية بالأسواق العالمية .

كما تعلق البعض منها بتنامي الوعي السياسي والرغبة بالإصلاحات ،الأمر الذي شكّل ضغطا تصاعدياً كلما اتجهنا تجاه منعطف القرن التاسع عشر ،وسواء كان ذلك تأثرا ببعض التجارب الاقليمية كالثورة الدستورية الايرانية او جاء جراء الضغوط الاوربية في محاولة لاستغلال ورقة رعايا الدولة العثمانية من المسيحيين ،او الرغبة الخالصة بإصلاح اوضاع الدولة المترهل آنذاك فان مدى تأثر الولايات العراقية كان قليلا نسبيا ،بسبب بعد تلك الولايات عن مركز القرار،

واذا استثنينا داود باشا ومدحت باشا وناظم باشا فان حصة العراق من الولاة لم يتعدى ممكن كانوا في غالبيتهم ممن يبحثون عن ثرائهم الشخصي ،فجاءت عمليات التحديث في الولايات العراقية بطيئة جدا ومتباعدة وغير ممنهجة واغلبها يتعلق بحاجة الدولة المركزية لاسيما ما يتعلق منها بالأراضي والجيش .

المراجع

ابراهيم حرج الوائلي. (١٩٦١، ص٢١٢). *الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر*. ،بغداد.

ابراهيم خلف العبيدي وآخرون. (١٩٩٨، ص ٢٤٨.). *العراق قديمه وحديثه*. بغداد.

ابراهيم خليل احمد وآخرون. (١٩٩١ ،). *ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاص*. بغداد.

توفيق سلطان اليوزبكي. (١٩٧٥ ، ص ٤٨). *دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية* . جامعة الموصل.

توفيق سلطان اليوزبكي. (١٩٧٥ ، ص٤٨). *دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية*. جامعة الموص.

جعفر العسكري. (١٩٨٨، ص ٢٩). *مذكرات جعفر العسكري* ،. دار اللام ،لندن: تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوت .

جميل موسى النجار. (٢٠٠١ ،ص ٢٧١). *الادارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩ – ١٩١٧* (المجلد ط٢). بغداد .

خليل ابراهيم الناصري. (١٩٩٠،ص ١٦.) *التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية*. ، ،بغداد ،.

دموع علي الفتلاوي. (٢٠١٥.). *الحرب الروسية – العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨* ،،. جامعة كربلاء: دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير قدمت الى كلية التربية.

زكي صالح. (١٩٦٨،ص ٢٣٢.). *بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤* ،دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري. بغداد.

ساطع الحصري. (١٩٦٥،ص١٢٢.). *محاضرات في نشوء الفكرة القومية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليمان البستاني. (ت ،١٩٧٨). *عبره وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده* ،،ت. ،دار الطليعة بيرو: حقيق ودراسة خالد زياده.

شهاب احمد الحميد. (١٩٧٦ ،ص ٧). *تاريخ الطباعة في العراق* ،*مطابع القطاع الخاص ١٨٣٠ – ١٩٧٥* ،ج١،. مطبعة بابل.

صالح احمد العلي وآخرون. (١٩٨٣،ص ٦٤٢). *العراق في التاريخ*. بغداد.

طالب مشتاق. (١٩٨٩،ص ٣٦.). *أوراق أيامي*. بغداد: ط٢،.

عامر سليمان ،مالك الفتيان. (١٩٨٧). ، *محاضرات في التاريخ القديم* ، (المجلد ٣٤٢). بغداد.

عباس عبد الوهاب علي. (٢٠٠٦). *السلطان العثماني سليم الثالث وتجربته الاصلاحية ١٧٨٩ -١٨٠٧* ،*رسالة ماجستير قدمت الى كلية التربية* ،*جامعة الموصل* ،٢٠٠٢ ؛*نسيبة عبد العزيز عبد الله* ،*الاتجاهات الاصلاحية في الدولة العثمانية ١٦٢٣ -١٧٨٩* ،. اطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الاداب ،جام.

عبد الرزاق احمد النصيري. (١٩٩٠، ، ص١١). *دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨ – ١٩٣٢*. جامعة بغداد: اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب.

عبد الكريم العلاف. (١٩٩٩،ص ٢٦٦.). *بغداد القديمة ١٨٦٩ -١٩١٧*. ،تقديم ابراهيم الواعظ: ،ط٢،بغداد.

عدنان عبد المنعم. ((د.ت)، ص ١٠). *تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٧*. بغداد.

عماد احمد الجواهري. (١٩٧٨،ص ٤٣.). *تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤- ١٩٣٢*،. بغداد: دار الحرية.

فاضل البراك. (١٩٨٤،ص ٢٠.). *المدارس اليهودية والايرانية في العراق دراسة مقارن*. بغداد.

فاطمة الزهراء رحماني. (، ٢٠١٤ ،ص ٩-). *الجامعة الاسلامية بين السيد جمال الدين الافغاني والسلطان عبد الحميد الثاني اواخر القرن ١٩ ومطلع القرن ٢٠* ،*رسالة ماجستير قدمت الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية* . جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

فاهم نعمه الياسري. (،١٩٨٩،ص٤). *مجلة لغة العرب دراسة في التاريخ الحديث،*. جامعة بغداد: رسالة ماجستير قدمت الى كلية الاداب.

كمال مظهر أحمد. (١٩٨١،ص ١٧.). *الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك*. بغداد .

ل.ن.كوتلوف،. (بغداد ،(د.ت)،ص ٧٨). *ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق* (المجلد ط٢،). (ترجمة عبد الواحد كرم، المترجمون) مكتبة اليقظة.

محمود احمد السيد. (١٩٨٢،ص ٣٣). *واقع الصحافة العراقية*. رسالة ماجستير قدمت الى جامعة بغداد.

منيره هيشر. (٢٠١٩). *العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩ -١٨٧٢ ،*. (قدمت الى كلية الدراسات الانسانية والاجتماعية ،جامة محمد خيضر بسكرة ،، المحرر) رسالة ماجستير .

ننمير طه ياسين. (١٩٧٤ ، ص١٣٧). *،بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ – ١٩١٤ة* . رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية.

ولي الدين يكن. (،د.ت،ص ٤٤). *المعلوم والمجهول*. بيروت.

يطرس البستاني. (بلا ،ص ٤٠١.). *ادباء العرب في الاندلس وعصر الانبعاث*. بيروت.